

اشتكت من تلقيها اتصالاً من مصر قال لها «أنتي مالك ومال الإخوان المسلمين» بلاغ من عائشة الرشيد: أتعرض للمراقبة والتهديد ... وفلكية لبنانية توقعت اغتيال شخصية نسائية كويتية

كتب أحمد خميس |



عائشة الرشيد

جمعت الناشطة السياسية عائشة الرشيد 3 خطوط قادتتها إلى تسجيل بلاغ أمني عن تعرضها للمراقبة من قبل مجهول.

الرشيد التي ربطت بين ما ذكرته إحدى الفلكيات على قناة «الجريس» عن «اغتيال شخصية نسائية كويتية بحادث ارامي» وبين تلقيها اتصالاً من مصر يدعوها إلى «عدم التعرض لجماعة الإخوان المسلمين خلال لقاءاتها التلفزيونية» وبين اكتشافها وجود من يراقب تحركاتها تقدمت ببلاغ إلى مخفر كيفان عن تعرضها للمراقبة والتهديد وزودت رجاله بالرقم الذي اتصل بها من مصر حيث تم تحويل القضية إلى مباحث أمن العاصمة.

وقالت الرشيد في تصريح لـ «الراي» انها تقدمت ببلاغ إلى مخفر كيفان «بعدما تلقت اتصالاً هاتفياً من مصر ولاحظت سيارة تتعقبنني من مكان آخر في الأيام الثلاثة الأخيرة».

وأفادت الرشيد انها «لاحظت سيارة بيضاء بالقرب من سيارتها في التاسعة والنصف صباحاً يستقلها شخص

الذي درجة انه «تم استدعائي إلى جهاز الامن الوطني وأخذ المعلومات التي تطرقت لها خلال اللقاء».

وأضافت انه «قبل فترة بسيطة تلقت اتصالاً هاتفياً من مصر يدعوني الى عدم التعرض لجماعة الإخوان المسلمين خلال لقاءاتي التلفزيونية». قائلاً «أنتي مالك ومال الإخوان المسلمين» فبادرته بالقول «من المتكلم»، فقال «أنا مسلم زيك»، فنهته قائلة «أنا لا أتعامل مع تنظيمات خارجية وجزبي هو الكويت ... ومن ثم انقطع الاتصال بيني وبينه ومازلت احتفظ بالرقم وتقدمت ببلاغ ضده الى الجهات المختصة لإجراء اللازم».

وأردفت الرشيد ان الامر الذي زاد من مخاوفها انها تلقت رسالة هاتفية من لبنان مضمونها انه «سيتم اغتيال شخصية نسائية كويتية بحادث ارامي»... وأرسلت هذه الرسالة الى وزير الداخلية الشيخ جابر الخالد وأبدي اهتمامه الشديد بالموضوع الامر الذي دفع مباحث الاحمدى إلى التحقيق معي وأخذ اقوالي كما زودتهم برافق الهواتف الواردة من مصر ولبنان واوصاف السيارة التي كانت تتعقبنني طوال الفترة الماضية».

قال في بيان صحافي «إن لم تعالج مشكلة المسرّحين ستكون لنا وقفة جادة»

الاتحاد الوطني لعمال وموظفي الكويت: إقرار قانون العمل الجديد أصبح ضرورة

طالب الاتحاد الوطني لعمال وموظفي الكويت في بيان صحافي بضرورة اقرار مشروع قانون العمل الجديد، خصوصاً بعد تزايد التعديلات على حقوق العمالة بشكل عام والعمالة الوطنية بشكل خاص.

ودعا الاتحاد في بيانه نواب مجلس الأمة العمل على اقرار القانون في الجلسة الطارئة التي ستعقد في 19 الجاري خاصة وأن قانون العمل الحالي يحتاج الى العديد من التعديلات ومزيد من الحرية والعدالة للعمال لضمان الاستقرار الوظيفي.

وأضاف الاتحاد «أن القانون القديم صدر في عام 1964 ولم يعد يلبي التطورات في سوق العمل في الوقت الحالي حيث انه صيغ قبل أكثر 4 عقود من الزمن كانت حينها اوضاع سوق العمل في الكويت مختلفة تماماً عما هو سائد حالياً من تغيرات».

وأكد الاتحاد على تمسكه بالمقترحات التي تقدم بها بعض نواب مجلس الأمة خصوصاً تلك التي طرحتها نواب كتلة العمل الشعبي البرلمانية حيث انها مقترحات عادلة ومنصفة لحقوق العاملين

وتمنح الحركات النقابية مزيداً من الحرية. ودعا الاتحاد سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ ناصر المحمد الى العمل على عودة الامن العام لبرنامج اعادة الهيكلة الدكتور وليد الوهيب والذي يتواجد في مهمة خارجية لتسلم مهام وظيفته في البرنامج بعد ان سادت الفوضى والقرارات التعسفية ضد العاملين في القطاع الخاص لا سيما المسرّحين منهم وكذا العاملين في برنامج اعادة الهيكلة.

وطالب الاتحاد بسرعة تعيين امن عام مساعد جديد للبرنامج بعد ان تقدم الامن العام المساعد بطالب الاستقالة منذ نحو اربعة اشهر ولم يبت بها ما ساهم في تفاقم الامور بالبرنامج وهذا يعد دليلاً آخر عن عجز وفشل البرنامج في حماية العمالة الوطنية، محملاً رئيس ديوان الخدمة المدنية مسؤولية تدهور الاوضاع في البرنامج.

واختتم الاتحاد بيانه الصحافي «إن لم تعالج مشكلة المسرّحين سيكون لنا في الاتحاد والنقابات التابعة له وقفة جادة حتى احقاق العدالة لهؤلاء العاملين».

بوعد من الرئيس التنفيذي للمؤسسة

اتحاد «البتروك»: رفع شريحة كبيرة من الخريجين والمهندسين إلى الدرجة 17

معالجة جميع اوضاع العاملين في القطاع النفطي وانها انتهت فعليا من تطبيق هذه السياسة على ارض الواقع وتم تقييم درجات مختلفة في الشركات النفطية، كما انها تعمل جاهدة لتنفيذ مطلب الاتحاد بشمول شريحة كبيرة من الخريجين والمهندسين اصحاب الدرجة (16) بالتقييم.

وأكد ان هذا اللقاء اسفر عن قناعة الرئيس التنفيذي بهذا المطلب موضحاً ان المؤسسة تقدر المهندسين في القطاع النفطي لا سيما انهم شريحة كبيرة ووليها اهتماما كبيرا، حيث تم الانتهاء من الدراسات اللازمة لهذا الموضوع وسوف يتم تطبيقه قريبا.

وختم الناصر تصريحه بالشكر الجزيل للرئيس التنفيذي سعد الشويب وعلي الهجري ورؤساء ادارات الشركات النفطية لتفهمهم لهذا المطلب المهم وان الاتحاد سوف يستمر في متابعته لهذا الموضوع حتى يرى النور بتعديل اوضاع زملاء العاملين اصحاب المؤهلات والشهادات الجامعية وحصولهم على الدرجة (17).

أفاد رئيس اتحاد عمال البترول وصناعة البتروكيماويات جاسم الناصر ان الرئيس التنفيذي في مؤسسة البترول سعد الشويب وعد بتعديل اوضاع شريحة كبيرة من الخريجين والمهندسين اصحاب الدرجة 16 في القطاع النفطي إلى الدرجة 17.

وقال الناصر انه اجتمع مع الشويب الثلاثاء الفائت بحضور نائب رئيس الاتحاد عادل نايف ابورقية العتيبي، مناقشة آخر التطورات بشأن رفع درجات المهندسين والجامعيين إلى الدرجة 17.

من حملة المؤهلات والشهادات الجامعية والمهندسين اصحاب الدرجات (16) ورفعهم إلى الدرجة (17) تقديراً لجهود هذه الفئة من العاملين للاستفادة من مؤهلاتهم العلمية وخبراتهم العملية لتطوير قطاع النفطي.

وبين الناصر انه خلال الاجتماع تم التوضيح من قبل الرئيس التنفيذي ان المؤسسة تعمل جاهدة على

بلدية الأحمدى نظمت حملة تفتيشية على المحال والمطاعم في الفحيحيل

نفذت بلدية محافظة الأحمدى حملة تفتيشية شاملة على المحال والمطاعم التي تتداول المواد الغذائية في منطقة الفحيحيل والتي أسفرت عن تحرير العديد من المخالفات وشملت عدم توافر الاشتراطات الصحية وعدم التقيد بقواعد النظافة العامة.

وقال مدير فرع بلدية محافظة الأحمدى بالوكالة المهندس فهد المطيري «إن إجراءات الرقابة مستمرة وتشمل جميع المنشآت التي تقع تحت مسؤولية بلدية المحافظة من خلال انتشار المفتشين الصحيين وفريق الطوارئ الذي يعمل على مدار الساعة»، مؤكداً ان الهدف من هذه الحملات التفتيشية ليس تحرير المخالفات بغرم ما يكون التاكيد من صلاحية المواد

الغذائية واستيفائها للاشتراطات الصحية ومطابقتها للمواصفات القياسية الكويتية، خصوصاً ان الأمر يتعلق بصحة وسلامة المواطنين والمقيمين، مشيراً إلى ان الفترة المقبلة ستشهد استمرار الحملات التفتيشية بكثافة بهدف قطع الطريق أمام المتجارزين للنظف واللوائح وتفعيل دور الأجهزة الرقابية على مختلف الأصعدة بما يتواءم مع قدوم شهر رمضان الفضيل وما يصاحبه من زيادة الإقبال على المواد الغذائية.

ونوه المطيري انه في حال وجود أي شكوى تتعلق بالمواصفات الغذائية وأماكن تداولها التوجه إلى أقرب مركز أغذية لاتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة وفقاً للوائح والأنظمة التي أقرتها البلدية.

كتب مشعل السلامة |

أكد وزير الأشغال وزير الدولة لشؤون البلدية الدكتور فاضل صفر ان مجلس الوزراء مهتم في تصفير الدورة المستندية في الإجراءات المتبعة بإعداد المناقصات.

وأشار صفر خلال ورشة العمل التي عقدتها البلدية بعنوان «إدارة المنشآت والقيمة المضافة» الى ان اللجنة القانونية التابعة لمجلس الوزراء عملت على تغيير قانون لجنة المناقصات المركزية لتسهيل الإجراءات وإعطاها صفة المرونة، كما ان هناك خطوات اخرى ستبذل لتقليص الدورة المستندية لترسية المناقصات.

وبين صفر ان دور الجهات الرقابية مهم للتأكد من سلامة الإجراءات القانونية في جميع الجهات الحكومية، لافتاً الى انه ليس من الواجب اختيار اقل الاسعار ولكن من المهم ان تطبق على الشركات اشتراطات جودة الاداء، على ان يكون سعر العطاء ضمن حدود المعقول ويوفر على المال العام.

وقال ان ادارة المشاريع كانت مجمدة في البلدية بفعل قرارات سابقة وانه تم توقيع مجموعة من المشاريع والأشياء الضخمة في البلدية على ان يتم توقيع مشاريع أخرى مثل

مختبر البلدية المركزي، ومبنى المركز البلدي، وبرج الشهيد، على ان جميعها سترى النور بمجرد الانتهاء من الدورة المستندية، مشيراً الى ان تلك القرارات الوزارية السابقة التي جمدت سيختم تعديلها.

وأوضح ان هناك مبادئ علمية جديدة في المباني والمشاريع المستقبلية أبرزها استخدام الطاقة الشمسية والمباني الذكية التي تتمثل في مواقف السيارات، على ان تحافظ على الطاقة وتقلل من استهلاك الماء والكهرباء.

وأشار صفر الى انه تم تشكيل لجنة لمراجعة عقود النظافة منذ سنة وتم ادخال عناصر جديدة لهذه العقود والتي تتمثل في ادخال التكنولوجيا المتعلقة بالنظافة وتدوير النفايات ابتداء من المصدر.

ومن جانبه بين نائب المدير العام لشؤون محافظتي حولي ومبارك الكبير المهندس اسامة الدعيج ان هناك مشكلات تتعلق في المطالبات والأوامر التغييرية والتأخير في ابرام العقود المتعلقة في المشاريع وإدارة المنشآت، مشدداً على ضرورة ان يفكر المسؤول المعني بعقولة مدير المنشآت لا بعقلية ممثل الملك ومدير العقود.

وذكر الدعيج ان البلدية ستعمل على طرح تصورات



فاضل صفر

جديدة في العقود المختصة في النظافة عن طريق مطالبتها للشركات المعنية لتوفير جودة الخدمات وليس الحد الأدنى من العمالة والمعدات والآليات، وإيضاح معايير الاداء وترجمة متطلبات البلدية الى وثيقة مكتوبة في العقد، وذلك لقياس مستوى الخدمة وتبيان الخطأ من الصواب وبالتالي يمكن للبلدية مخالفة الشركة في حالة القصور، لافتاً الى ان الورشة تضمنت بروز الحاجة لإدارة المنشآت عن طريق العوامة وثورة المعلومات التي كانت من اهم العوامل الرئيسية في زيادة المنافسة بين الشركات والمؤسسات المنتجة للسلع، والمقدمة للخدمات ما دفع بها

افتتح ورشة إدارة المنشآت والقيمة المضافة صفر: الحكومة مهتمة بتقليص الدورة المستندية لترسية المناقصات

نحو ايجاد وابتكار البات عمل جديدة لخفض قيمة المنتجات والخدما مع المحافظة على جودتها.

وركن الدعيج على التخصص في تقديم الخدمات من خلال اتجاه المؤسسات نحو التركيز على تطوير الاعمال والتخصص لتقديم منتجات ذات جودة عالية، ناهيك عن توكيل الاعمال المساندة الى جهات عمل اخرى بغرض خفض المصاريف.

وذكر الدعيج ان الاصول الثابتة تشكل ما نسبته 35 في المئة من اجمالي الاصول في المؤسسات الانتاجية والخدمية واصبحت عملية المحافظة على ديومتها وكفاءة استمرارها امرا في غاية الاهمية وتشكل الكلفة المالية التي تخصص لاعمال الادارة والصيانة والتشغيل ما نسبته 80 في المئة من التكلفة الاجمالية للاصول الشابتة من خلال عمرها الافتراضي.

وبين الدعيج ان قطاع المنشآت حقق خلال السنوات العشر الماضية نمواً غير مسبوق ليصبح الاكبر في صناعة الخدمات، حيث يشمل هذا القطاع في مجمله الخدمات الاستشارية والادارية التشغيلية والمقاولات واعمال الصيانة والتشغيل للأجهزة الميكانيكية والكهربائية.

خلال الندوة التي أقامتها منظمة مظلة العمل الكويتي «مك»

الشرع: 40 ألف مواطن في «علي صباح السالم» مهددون بالأمراض الخطيرة بسبب التلوث



(تصوير علي السالم)



المتحدثون في الندوة

كتب حسن الهداد |

قال رئيس اللجنة البيئية التطوعية لضاحية علي صباح السالم «أم الهيمان» المهندس أحمد الشريع ان «ضاحية علي صباح السالم تعاني من ورائح مزعجة بشكل متواصل وذلك نتيجة كثرة مصادر التلوث على المستوى الصناعي او على مستوى مرادم النفايات الصلبة والسائلة التي تحيط بالمنطقة ولاسيما ان جنوب البلاد يحتوي على 98 مصنعاً الامر الذي يجعل اراضي المنطقة يستنشقون تلك الروائح المزعجة التي تحمل مواد كيميائية خطيرة على الصحة العامة»، مبيناً ان «الهيئة العامة للبيئة والهيئة العامة للصناعة عجزتا، سواء بقصد أو من غير قصد، عن كشف هذه المشاكل الحالية لا تحيط منطقة علي صباح السالم ولاسيما ان هناك تقارير صدرت في عام 1994 من الإنشائية ولاسيما ان 40 الف مواطن مهددون بخطر الأمراض الخطيرة فيما ان تنقل المصانع لاماكن بعيدة وإما أن ينقلوا السكان لمناطق أكثر أمناً».

وأوضح الشريع في الندوة التي أقامتها منظمة مظلة العمل الكويتي «مك» مساء أول من أمس في مقرها في منطقة الشهداء في جنوب السرة وسط حضور عدد من الشخصيات منهم مدير عام الهيئة العامة للبيئة الدكتور صلاح المضحي والدكتور جاسم العوضي ان «إنشاء ضاحية علي صباح السالم جاء بقرار سياسي ولم يراع ملاحظات الخبراء والمهتمين بالشأن البيئي ولاسيما ان وزير الصحة السابق الدكتور عبدالرحمن العوضي حذر من إنشاء مدينة سكنية بسبب التلوث البيئي الموجود فيها»، مؤكداً ان «اللجنة البيئية التطوعية تعمل

لحل هذه المشكلة مع كافة السلطات في البلد ومنهم أعضاء مجلس الأمة الذين نسجم منهم كلاً معسولاً وبمجرد وصولهم للبرلمان يتناسون وعودهم وعيودهم الامر الذي جعلنا نحن كلجنة تطوعية نعمل معهم عهداً وميثاقاً للتوقيع عليه، وهذا ما حصل مع نواب الدائرة الخامسة فجميعهم وقعوا هذا الميثاق ليتم بعد ذلك تقييمهم بما قاموا به في قضيتنا البيئة في منطقة أم الهيمان».

وأشار الى ان «القانون هو الوسيلة لحل قضيتنا فنحن طالبنا نواب الدائرة الخامسة من خلال اللجنة البيئية البرلمانية تقديم اقتراح بقانون لاقراءه ولاسيما ان مصانع المنطقة الجنوبية لا تلتزم بالمعايير البيئية فهما الرابحة على حساب صحة الناس وستكون مطالبنا حاضرة في لقاءنا مع النواب كما نتعنى ان نحل القضية دون اللجوء الى السلطة القضائية سواء المحلية او العالمية خصوصاً ان الوضع البيئي لا يبشر بخير كما ان التقارير أيضاً لا تبشر بالخير فالوضع البيئي في البلد مخيف، وبعض التقارير اشارت الى انخفاض نسبة الأكسجين في الكويت فضلاً عن تقارير وزارة الصحة التي اشارت الى ان نسبة الربو في مناطق الكويت تحمل رقماً عشريناً لكن منطقة أم الهيمان كان عدد حالات الربو فيها وصل الى 1399 حالة وهذا مؤشر خطير يشير الى ان المنطقة موبوءة بيئياً».

ومن جانبه قال رئيس قسم العلوم البيئية في جامعة الكويت الدكتور جاسم العوضي ان «مشكلة مظلة أم الهيمان أو غيرها من مناطق أخرى في الكويت سببها سوء تخطيط منذ 30 عاماً، خصوصاً عندما أقاموا منطقة الشعبية الصناعية التي هي قريبة من عدد من المناطق الجنوبية في البلاد، والبيئة تتعلق بالبر والبحر والنبع وليست مقتصرة على واحدة فاذا جئنا الى القطاع النفطي فهو مصدر التنمية لذا كان يفترض وجود توازن بيئي بين المسائئ البيئية وبين الفوائد التنموية خصوصاً أننا نعتمد بنسبة 90 في المئة على مورد النفط».

نطالب الحكومة أن

تتحرك إما أن تنقل

المصانع لاماكن

بعيدة وإما أن ينقلوا

السكان لمناطق أكثر

أماناً

جاسم العوضي:

بر الكويت يعاني

من تدهور بيئي

كبير بسبب إقامة

المخيمات

الرشيد: قبل

5 سنوات طرحت

فكرة مشروع بيئي

بزرع مليون شجرة

سدرية... فلماذا لا يتم

تنفيذ تلك الفكرة؟

